الأمم المتحدة S/2006/360

مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريرا عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير الثامن الذي يُقدم عملا بذلك القرار.

٢ – يعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الماضي (S/2006/137 المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦). ويوجز التطورات السياسية الرئيسية التي استجدت أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، لا سيما فيما يتعلق بعملية تشكيل الحكومة والتطورات الإقليمية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستجدة عن الأنشطة التي قام بها ممثلي الشخصي في العراق، السيد أشرف جهانغير قاضي، والأنشطة التي قامت بها البعثة، وتقييما للحالة الأمنية، ومستجدات عن المسائل التشغيلية والأمنية.

ثانيا – موجز لأهم التطورات في العراق

ألف – التطورات السياسية الرئيسية

٣ – في الفترة المشمولة بالاستعراض، كانت عملية تشكيل الحكومة محور الاهتمام. فمنذ الانتخابات التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لتشكيل برلمان جديد هو مجلس النواب، شهد العراق فترة من المفاوضات المكثفة والمعقدة لتشكيل حكومته الدستورية الأولى التي ستتولى إدارة شؤون الدولة لمدة أربع سنوات كاملة. وقد شارك في هذه المفاوضات قادة سياسيون يمثلون طائفة عريضة من الانتماءات السياسية والعرقية والدينية. وأدى تفجير

070606 060606 06-36610 (A)

الضريح الشيعي المقدس الذي يضم رفات الإمامين على الهادي والحسن العسكري بسامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، واحتداد العنف الطائفي الذي تلاه إلى مزيد من التعقيدات التي شابت المفاوضات فضلا عن التأخير فيها.

٤ - وفي الوقت نفسه، عُقدت الدورة الأولى لمجلس النواب الجديد في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ إثر مفاوضات طال أمدها. ورأس الجلسة السيد عدنان الباجه جي بصفته أقدم أعضاء المجلس. وأدى أعضاء المجلس قسم الولاء، ولكنهم لم يستطيعوا في ذلك اليوم انتخاب رئيس المجلس ونائبيه وفقا لما ينص عليه الدستور. وعلى ذلك، أرجئت الجلسة إلى تاريخ لاحق. ورغم الاتفاق الذي ساد التحالفات الحزبية الرئيسية في المجلس بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد ظل تشكيل هذه الحكومة موضع مفاوضات عسيرة ومعقدة. وتولى رئاسة المشاورات المنتظمة المعقودة مع القادة السياسيين العراقيين للتعجيل بعملية تشكيل الحكومة السيد جلال طالباني، رئيس الجمهورية.

٥ - وقامت الأطراف المتفاوضة بإرجاء المحادثات بشأن تشكيل الحكومة إلى ما بعد إحياء الشيعة ذكرى الأربعين واحتفال الأكراد بعيد النيروز على أن تُستأنف في النصف الثاني من آذار/مارس. ولدى استئناف المحادثات بشأن تشكيل الحكومة في ٢٥ آذار/مارس، توصلت التحالفات التي من المرجح أن تتألف منها الحكومة إلى اتفاق تمهيدي بشأن برنامج حكومي. بيد أن أعمال العنف الطائفي والتدهور الذي ساد حالة الأمن والنظام تواصلا. وبينما كان المتفاوضون يتوصلون إلى تفاهم بشأن الطابع الوطني للحكومة وبارامتراتها وهيكلها، تعطلت المناقشات في داخل الائتلاف العراقي الموحد بشأن الترشيحات لتولي منصب رئيس الوزراء.

٦ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعلن السيد الجعفري أنه سيلتزم بأي قرار يتخذه الائتلاف العراقي الموحد بشأن ترشيحه لمنصب رئيس الوزراء. وقد عقد الائتلاف العراقي الموحد إثر ذلك اجتماعا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ تمخض عن اختيار مرشح بديل من حزب الدعوة لتولي منصب رئيس الوزراء، هو السيد نوري المالكي، الذي عُدّ مرشح الائتلاف الجديد لتولي هذه المهمة. وقد ساهم هذا التطور الجديد في المضي قدما بالعملية السياسية.

٧ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، استأنف مجلس النواب دورته التي كانت قد عُلقت في ١٦ آذار/مارس، وانتُخب السيد جلال طالباني رئيسا جديدا للعراق. وانتُخب نائبا للرئيس كل من السيد عادل عبد المهدي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو أحد أحزاب الائتلاف العراقي الموحد، والسيد طارق الهاشمي من الحزب الإسلامي العراقي، وهو أحد أحزاب جبهة التوافق. كذلك انتخب مجلس النواب رئيسا له السيد محمود

المشهداني من مجلس الحوار العراقي التابع لجبهة التوافق، ونائبين للرئيس هما السيد عارف طيفور من التحالف الكردستاني والسيد خالد العطية من الائتلاف العراقي الموحد. ورُشح السيد نوري المالكي ليكون رئيس الوزراء المكلف. وعملا بالمادة ٧٦ من الدستور، أناط عندئذ الرئيس طالباني برئيس الوزراء المكلف مهمة تشكيل مجلس الوزراء في غضون ٣٠ يوما.

٨ - وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، اعتمد مجلس النواب تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي تضم السيد نوري المالكي رئيسا للوزراء، والسيد برهام صالح (الاتحاد الوطني الكردستاني) والسيد سالم الزبيعي (المؤتمر العام لشعب العراق) نائبين له. واعتمد المجلس كذلك تعيين ٣٧ وزيرا، فيهم ٢٦ وزيرا و ١١ وزيرا للدولة، فضلا عن برنامج حكومي يتألف من ٣٤ نقطة وينصب محور تركيزه على تدابير لتحسين الحالة الأمنية ومكافحة الفساد وتوطيد الوحدة الوطنية وتعزيز المؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العراق. وعُيّن في مجلس الوزراء ٤ نساء يتولين وزارات الإسكان والتعمير، والبيئة، وحقوق الإنسان، وشؤون المرأة. وظل منصب الوزير شاغرا في ٣ وزارات هي الداخلية والدفاع وشؤون الأمن القومي. وريثما يتم تعيين من يشغل هذه المناصب الثلاثة، قرر رئيس الوزراء أن يضطلع بمهام وزير الداخلية بينما يتولى نائباه السيد سالم الزبيعي والسيد برهام صالح مهام وزيري الدفاع وشؤون الأمن القومي على التوالي.

٩ - وفي بياني الصادر احتفالا بهذه المناسبة، رحبت بتشكيل أول حكومة منتخبة في العراق وفقا لأحكام الدستور ، وتمنيت لها التوفيق، وأعربت عن أملي في أن تُستكمل على وجه السرعة عملية تشكيل حكومة عريضة القاعدة جامعة لكافة الأطياف حتى تتمكن من التصدي بسرعة للمسائل ذات الأهمية الحاسمة المتعلقة بالمصالحة الوطنية، وتحسين الحالة الأمنية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإعادة الإعمار والتنمية. إضافة إلى ذلك، أكدتُ من جديد أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة التزاما كاملا بتقديم الدعم للحكومة الجديدة وشعب العراق وفقا لما تقتضيه ولايتها.

١٠ - وإثر الاجتماع الأول لمجلس الوزراء الجديد في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦، تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بالتصدي للحالة الأمنية على سبيل الأولوية وأكد أيضا على الحاجة إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإلى تدابير أخرى لإعادة السلام والاستقرار إلى العراق.

١١ - وفي تطورات أخرى، عقد مجلس الأقليات العراقية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ مؤتمرا لكافة الأقليات بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد صُمم المؤتمر ليكون محفلا يتناول الشواغل التي تهم مختلف مجتمعات الأقليات بالعراق. وكان الهدف منه،

تحديدا، هو كفالة الوصول المتناسب إلى دوائر صنع القرار الحكومية، وإجراء استعراض للدستور، وصياغة قانون للانتخابات استعدادا للانتخابات المقبلة بالمحافظات، ومناقشة التشريعات والمؤسسات اللازمة لحماية مختلف الأقليات العرقية والطوائف الدينية.

باء – التطورات الإقليمية والدولية

١٢ – في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماع قمة في الخرطوم. وكان العراق أحد البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال. ورأس وفد الأمم المتحدة المراقب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد إبراهيم غمباري. وشارك ممثلي الخاص في العراق في هذا الاجتماع بصفته عضوا في الوفد. وفي رسالتي إلى اجتماع القمة، شددتُ على أن إدماج العراق في المنطقة الأوسع يجب أن يكون مسألة ذات أولوية. وأكدتُ كذلك على أن مؤتمر جامعة الدول العربية المزمع عقده بشأن الوفاق الوطني العراقي يهيئ فرصة لإرساء دعائم توافق آراء وطني أشمل.

١٣ – ودعا اجتماع قمة مجلس جامعة الدول العربية في القرار ٣٤٠ الذي اعتمده إلى عقد اجتماع طارئ للجنة الوزارية لمتابعة مستجدات الحالة في العراق. وفي اجتماع اللجنة المعقود في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعرب الأعضاء عن دعمهم لتواصل المشاورات بين جميع بلدان الجوار واستمرار الاتصالات بين جميع الأطراف المعنية الدولية والإقليمية، لا سيما الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لدعم الاستقرار في العراق. ورحبت اللجنة أيضا بالتدابير المتخذة لافتتاح بعثة لجامعة الدول العربية في بغداد في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (انظر S/2006/247، المرفق، الفقرة ٧).

١٤ – وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت جامعة الدول العربية التحضير لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي المزمع عقده، وهي الآن تخطط للدعوة إلى المؤتمر في بغداد في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويجئ هذا المؤتمر في أعقاب اجتماع تحضيري عُقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وبناء على طلب من جامعة الدول العربية، أرسلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فريقا إلى القاهرة في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لمناقشة إجراءات عقد المؤتمر، والخطوات التحضيرية، وطبيعة المساعدة التي تقدمها البعثة. وقد ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بالأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، ومبعوث الجامعة الخاص في العراق، مصطفى إسماعيل، وذلك دعما لهذه المبادرة.

ثالثا – معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة

ألف – الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

١٥ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بجميع القادة السياسيين الرئيسيين في العراق من أجل تيسير المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة وتعزيز الحوار داخل الطوائف وفيما بينها.

١٦ – وفي سياق زياراته المنتظمة لمواقع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، زار ممثلي الخاص عمان في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ لمناقشة أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة مع مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. والتقى بوزير خارجية الأردن، السيد عبد الاله الخطيب، وصاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال لمناقشة المبادرات الجارية للجمع بين القادة الروحيين والسياسيين والقبليين من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والحد من العنف المرتكب في العراق، لا سيما في بغداد.

١٧ – وأجرى ممثلي الخاص، خلال زيارته إلى واشنطن العاصمة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، مناقشات واسعة النطاق بشأن العراق مع وزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، السيدة كوندوليزا رايس، ووزير الدفاع، السيد دونالد رامسفلد، ومساعد رئيس الولايات المتحدة لشؤون الأمن القومي، السيد ستفن هادلي، والمدير بالنيابة لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، السيد فريدريك شيك، ومساعدة وزيرة الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، السيدة كرستن سيلفربرغ ، فضلا عن رئيس البنك الدولي، السيد بول ولفوفيتز.

١٨ – وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، زار ممثلي الخاص النجف للمرة الرابعة للاجتماع إلى آية الله العظمى علي السيستاني. وخلال الاجتماع، شدد ممثلي الخاص على الحاجة إلى تشكيل سريع لحكومة الوحدة الوطنية بغية تحسين الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في البلد. وأكد أيضا على مسؤولية جميع القادة السياسيين والروحيين وزعماء الطوائف إزاء التعاون في العمل لتهيئة بيئة مؤاتية للحد من التوترات الطائفية والتوصل إلى تسوية سياسية حقيقية. ورحب ممثلي الخاص بما قدمه آية الله العظمى علي السيستاني من مشورة ودعم بشأن هذه المسائل الهامة. وخلال زيارته هذه إلى النجف، اجتمع أيضا إلى سيد مقتدى الصدر وناقشا التطورات السياسية والأمنية المستجدة في البلد وتحديات المصالحة الوطنية والتعمير. والتقى أيضا بعدد من كبار رجال الدين من مؤسسة الحوزة، ومحافظ النجف الذي أجرى معه مناقشة بشأن مجموعة من أنشطة التعمير. والموقف البناء الذي اتخذه

محاورو ممثلي الخاص خلال هذه المناقشات ساعد في إعطاء زخم جديد للمفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة.

١٩ - وخلال زيارة ممثلي الخاص لمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، شارك في الاجتماع الذي دعا الأمين العام إلى عقده في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ مع وزير خارجية مصر، السيد أحمد أبو الغيط؛ ووزير خارجية الأردن، السيد عبد الاله الخطيب؛ ووزير خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير سعود الفيصل، فضلا عن ممثلي الأمين العام في الشرق الأوسط، السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والسيد تيرجي رود - لارسن، المبعوث الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛ وفي ذلك الاجتماع، قدم ممثلي الخاص للعراق إحاطة لوزراء الخارجية بشأن الحالة الراهنة في العراق، لا سيما فيما يتعلق بعملية تشكيل الحكومة.

٢٠ - وفي بغداد، استضاف ممثلي الخاص عددا من الاجتماعات ضمت مجموعة متنوعة وواسعة من القادة الروحيين والقبليين والسياسيين وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لاستقصاء الخيارات فيما يتعلق بوضع مبادرة سلام لبغداد يتولى العراقيون قيادتها، استجابة للاهتمام الذي أبداه العديد من القادة العراقيين على المستويين المحلي والوطني. وقد يكون الهدف الرئيسي من المبادرة تعزيز الحوار بين الطوائف وتدابير بناء الثقة بهدف الحد من العنف الطائفي في مدينة بغداد. ويعمل حاليا ممثلي الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع جهات فاعلة عراقية وجهات فاعلة أخرى لمواصلة استقصاء الإمكانيات التي تنطوي عليها مثل هذه المبادرة التي سيتولى العراقيون قيادتها.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اجتمع ممثلي الخاص أيضا إلى محافظ بغداد وإلى مجلس محافظة بغداد . كما التقى بكبار قادة القوة المتعددة الجنسيات وبسفراء الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا والصين وإيطاليا وكبار المسؤولين الزائرين والبرلمانيين.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عمله مع مجموعة متنوعة وواسعة من القادة السياسيين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتقييم الآراء بشأن عملية الاستعراض الدستوري المتوخاة في الدستور الجديد المعتمد في الاستفتاء الذي جرى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فضلا عن الدور الداعم الذي تقوم به الأمم المتحدة. وفي إطار أنشطة

المساعدة المكلفة بها، أعدت البعثة عددا من ورقات مناقشة بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بالاستعراض الدستوري المتوخى في الدستور، وكذلك بشأن تنفيذ الدستور.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب برنامجه المتعلق بعقد حلقات دراسية والرامي إلى تعزيز الحوار المتعدد الأطراف، الذي شرع فيه في شباط/فبراير ٢٠٠٦. والهدف من هذا البرنامج إشراك كبار القادة السياسيين، والمسؤولين التقنيين وأعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأكاديميون في مناقشات مركزة بشأن مسائل دستورية حرجة. وشمل البرنامج تنظيم جولة تثقيفية في جنوب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٦ لصالح تسعة من كبار السياسيين العراقيين من أجل البناء على الدروس المستفادة من حالات النجاح والفشل التي شهدتها جنوب أفريقيا في مرحلتها الانتقالية في أوائل التسعينات. وتتطرق البرنامج إلى مسائل إدارة عملية الانتقال السياسي خلال الصراع، والمشاركة المتعددة الأطراف، وإدماج الأقليات، وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية. وعقدت في وقت لاحق جولات حوار متعدد الأطراف بشأن مسائل الغاز والنفط (٤-٦ نيسان/أبريل، البحر الميت، الأردن) والسلطة القضائية وسيادة القانون (١٠-١٤ نيسان/أبريل، سيراكوزا، إيطاليا). ويقوم المكتب حاليا بالتنظيم الموضوعي لجولات حوار بشأن الجوانب المالية للنظام الفدرالي (١٦-١٨ أيار/مايو، البحر الميت، الأردن)، وحقوق الإنسان (فيينا، ٦-٨ حزيران/يونيه)، والنظام الفدرالي واللامركزية (مدريد، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه)، والعلاقات المدنية - العسكرية (اسطنبول، تركيا، ١٨-٢٠ تموز/يوليه).

٢٤ - وبهدف تحديد الدور الذي ستضطلع به البعثة بالنسبة للدعم الدستوري خلال الأشهر القادمة، يقيم المكتب اتصالا وثيقا مع رئيس مجلس النواب. وقد تشمل أنشطة الدعم المحددة من جانب المكتب تيسير إعداد التقارير وتقديمها؛ وتقديم التوصيات والمبادرات الناشئة عن جولات الحوار المتعدد الأطراف المعقودة في إطار برنامج المكتب؛ وتوفير الخبرات التقنية، من خلال توزيع مواد المقارنة والمواد التحليلية ذات الصلة وتوفير مشورة الخبراء حسب الاقتضاء؛ وتوفير الدعم السكريتيري الممكن للجنة؛ وتوفير الخيارات لإدماج المدخلات العامة في عملية الاستعراض. ومع اكتمال عملية تشكيل الحكومة، تعتزم البعثة إشراك الحكومة الجديدة في هذا المجال.

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٥ - مع إقرار انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لمجلس النواب في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بدأ الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، برئاسة الأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع

اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، عملية دروس مستفادة بشأن الانتخابات التي أجريت خلال الفترة الانتقالية.

٢٦ - ونظم الفريق مجموعة من حلقات العمل الداخلية المتعلقة بالدروس المستفادة من مرحلة ما بعد الإقرار بهدف تحديد المجالات التي تنطوي على مشاكل واقتراح حلول للأنشطة الانتخابية المقبلة في العراق. وتتوجت حلقات العمل هذه التي انعقدت في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، بعقد مؤتمر واسع النطاق للدروس المستفادة نظمته الأمم المتحدة في لارناكا، قبرص، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. ونجح مؤتمر لارناكا في استعراض المواضيع الهامة المتصلة بالانتخابات التي أجريت مؤخرا وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى المزيد من المساعدة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وستسهم الاستنتاجات المستخلصة من تلك الأحداث في إرساء قاعدة للأنشطة الانتخابية المقبلة في العراق.

٢٧ - والأمم المتحدة مستعدة لتوفير مساعدة تقنية متواصلة بناء على طلب من حكومة العراق بحيث تتحقق جملة أمور منها إنشاء السلطة الانتخابية الدائمة، وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، فضلا عن تنظيم وإجراء أنشطة انتخابية في المستقبل.

دال - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٢٨ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها دعم الحكومة العراقية الجديدة من خلال العمل على تدعيم القدرات الوزارية، وتوفير وتنسيق الحصول على خدمات أساسية وإصلاح الهياكل العامة الأساسية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنهى السيد ستافان دي ميستورا مهمته كنائب للممثل الخاص للأمين العام للعراق (التعمير، والتنمية، والشؤون الإنسانية) وتلقى تعيينا جديدا. وفي ١٥ أيار/مايو، سلم زمام الأمور إلى خلفه، السيد جان - ماري فاخوري.

٢٩ - وبالرغم من الظروف الأمنية السائدة، أرسلت الأمم المتحدة عددا متزايدا من البعثات لتقييم أثر الأنشطة الجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومعظم مشاريع الأثر السريع التي ركزت على توفير الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية اكتملت بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والشروع في هذه المشاريع التي بلغ إجمالي ميزانيتها ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نتج عن قرار اتخذته في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الاضطلاع بدورها الريادي فيما يتعلق بالتنسيق بين المانحين في العراق. وبالإضافة إلى دعم الآليات التي اعتمدتها حكومة العراق، مثل مجلس الاستعراض الاستراتيجي العراقي والأفرقة العاملة القطاعية، ترأست البعثة مجتمع المانحين في إعداد التوصيات الرئيسية بشأن التعمير والتنمية، التي أطلع ممثلي الخاص رئيس الوزراء الجديد عليها. وتواصل البعثة العمل عن كثب مع الحكومة الجديدة بشأن هذه المسألة.

٣١ - ومن خلال المساعي الحميدة لممثلي الخاص، واصلت البعثة التشديد على ضرورة أن تقوم القيادة العراقية بدعم المبادرات الإنسانية والإنمائية كوسيلة أساسية لتعزيز الاستقرار السياسي. وشجعت البعثة السلطات العراقية على استعمال الموارد من أجل إعادة بناء المواقع الثقافية والدينية المتضررة دون المساس باحتياجات عملية الترميم وبما يتناسب مع هذه الاحتياجات. وكما أشرتُ في تقريري الأخير، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لترميم مرقد الإمام العسكري في سامراء وغيره من المواقع الدينية والثقافية المتضررة من القنابل والعنف الطائفي. وهذا العمل جار وتواصل البعثة تنسيق جهود الأمم المتحدة عموما لدعم الحكومة العراقية في حين توفر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قدرا هاما من المشورة التقنية والدراية في مجال التعمير ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القوى العاملة العراقية لعملية التعمير من خلال برنامج التعمير والعمالة في العراق.

٣٢ - ولا يزال العنف الطائفي والأنشطة العسكرية الجارية تؤثر في حياة المدنيين العراقيين في بعض المناطق. وتشردت أعداد كبيرة من العراقيين، سواء بصورة طوعية أو بسبب الاعتداءات أو التهديدات التي قامت بها عناصر مختلفة. ووفقا لمصادر حكومية ومصادر من الأمم المتحدة ، يتراوح عدد المشردين منذ الهجوم الذي شن على سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بين ٠٠٠ ٧٠ و ٠٠٠ ٩٠ شخص. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها توفر الغذاء والمأوى والأصناف غير الغذائية للمشردين بالقدر الذي تسمحه الموارد. وفي جميع الحالات، تواصل الأمم المتحدة العمل بنشاط لكفالة أن يحصل جميع المشردين على المساعدة على قدم المساواة.

٣٣ - وفي منتصف نيسان/أبريل، نجم عن الوضع الأمني عموما هروب مجموعة تضم ٢٨٧ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين سابقا في بغداد باتجاه الحدود الأردنية. وعندما رفضت السلطات الأردنية استقبالهم، سمحت السلطات السورية لـ ٢٢٠ فردا بدخول سوريا في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦. ووصلت مجموعة جديدة من ٤٦ لاجئا فلسطينيا إلى الحدود

السورية مباشرة من بغداد، إلا أنه لم يسمح لهم بالدخول مع المجموعة الأولى. وتولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع البعثة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى والمنظمة الدولية للهجرة عملية معالجة هذا الوضع. ويشجعني التزام الحكومة بمواصلة منح الحماية للفلسطينيين في العراق، فضلا عن قيام آية الله العظمى علي السيستاني بإصدار فتوى مؤخرا يدعو فيها إلى احترام الفلسطينيين وحقوقهم.

٣٤ - واستجابة لحالات التشريد التي حدثت مؤخرا، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بحشد وكالات الأمم المتحدة والمانحين من خلال الفريق العامل المعني بحالات الطوارئ لوضع مبادرة للاستجابة السريعة باستخدام الأموال المسحوبة من الفوائد المستحقة بصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق. وستلبي المبادرة الاحتياجات العاجلة للمشردين داخليا، فيما يجري وضع استراتيجية أطول أجلا مع السلطات العراقية. وواصلت البعثة العمل مع مكتب رئيس الوزراء من أجل إنشاء خلية لأعمال التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ، يكون مقرها داخل أمانة مجلس الوزراء وفي إطار السلطة المباشرة لرئيس الوزراء حيث ستكلف، في جملة أمور، بوضع خطة وطنية للطوارئ. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٦، يقوم مستشار الشؤون الإنسانية التابع للبعثة (والذي يموله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) بتقديم الدعم لمكتب رئيس الوزراء فيما يخص هذه المبادرة الهامة.

٣٥ - ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري العمل مع حكومة العراق بما يتفق وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الوطنية العراقية. ومن خلال انتداب موظف دولي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، يتواصل تقديم الدعم للوزارة في مختلف المجالات الرئيسية بما في ذلك تعزيز الحوار فيما بين السلطات المركزية وسلطات المحافظات، فيما يتعلق بتحديات إعادة الإعمار والتنمية. وساعدت البعثة، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفودا حكومية ووفودا من المجتمع المدني من مختلف المحافظات على حضور سلسلة من حلقات العمل التي تستمر ليومين في بغداد بإشراف وزارة التخطيط، بشأن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ومسائل التنسيق مع المانحين والميزانية الوطنية والأولويات في المحافظات. والنتيجة ساعدت وزارة التخطيط على البدء في تنقيح الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، لنشرها في الاجتماع القادم لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق المقرر عقده خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

هاء – مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٣٦ – في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بلغ مجموع المساهمات في صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، وهو أحد نافذتيّ مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، نحو ٩١٣ مليون دولار. وجرت الموافقة على تمويل ما مجموعه ٨٨ مشروعا تبلغ قيمتها ٧٦٩,٥ مليون دولار في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في إطار الصندوق الاستئماني للعراق. وأُبرمت في الوقت نفسه عقود تبلغ قيمتها ٦٠٢ مليون دولار (أي ٧٨ في المائة من التمويل المعتمد)، وسُدد ما قيمته ٤٥٥ مليون دولار (أي ٥٩ في المائة من التمويل المعتمد). واكتمل ١٤ مشروعا من الناحية التشغيلية، يبلغ مجموع تكلفتها ١٢٣ مليون دولار. وتمثل هذه الأرقام مزيدا من التقدم في توفير مساهمات جديرة بالذكر لتحقيق أهداف العراق في إعادة الإعمار والتنمية، ولا سيما بالنظر إلى الظروف الأمنية والمؤسسية التي تُنفذ الأنشطة في ظلها.

٣٧ – وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، قُدم إلى السلطات العراقية والمانحين التقرير المرحلي نصف السنوي الموحد الثالث لصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق شاملا الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (مع استكمال غير رسمي للتقرير حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦). ويبرز الجزء الأول التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستئماني ككل، بينما يقدم الجزء الثاني استعراضا لتنفيذ البرامج على مستوى المجموعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نصف السنوي الثالث وحدها، أُنفق ما مجموعه ٢١٧,٧٢ مليون دولار، مما يمثل أعلى معدل إنفاق للفترات المشمولة بالتقارير الثلاثة نصف السنوية، ويشكل معدلا مرتفعا في تنفيذ المشاريع. والأهم هو تقديم صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق مساهمات جديرة بالذكر في مجالي الحكم والخدمات الأساسية في العراق. ويعكس السجل كذلك الآليات المكيفة لتنفيذ البرامج، التي واصلت إظهار فعاليتها في التخفيف من العقبات الكبيرة التي تواجه التنفيذ على الأرض من قبيل انعدام الأمن وعدم قيام السلطات العراقية بصنع القرار بشكل واضح وفي الوقت المناسب.

٣٨ – ويواصل الصندوق الاستئماني السير قُدُما على طريق الشفافية والمساءلة في عملياته، ولا سيما من خلال الاستخدام الفعال لموقع مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق على شبكة الإنترنت: http://www.irffi.org. ويجري على هذا الموقع بانتظام نشر واستكمال رسائل إخبارية وفرص عروض الشراء ومعلومات مفصلة عن منح العقود من جميع الوكالات، هذا على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا الموقع يمكن للمانحين والجمهور ومنظمات الأمم المتحدة الاطلاع على مستويات الالتزامات والمدفوعات التي تصل إليها كل مجموعة ووكالة على

صعيد تنفيذ المشاريع، فضلا عن الاطلاع على تفاصيل تتعلق بالمقاولين الذين يقومون بتقديم العديد من الخدمات.

٣٩ - وبعد تشكيل الحكومة الجديدة بالعراق، سينظَّم اجتماع للجنة الجهات المانحة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق من أجل إتاحة الفرصة للحكومة لعرض أولوياتها الإنمائية، وللمانحين لتجديد موارد صندوق التعمير.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٤٠ - تواصل حالة الغموض السياسي، وانعدام الأمن، وارتفاع مستويات العنف، والعمليات العسكرية، تقويض حالة حقوق الإنسان في العراق، وذلك على الرغم مما تبذله حكومة العراق من جهود لمواجهة هذا الوضع. وتَواصَل تقويض الحق في الحياة بشدة من جراء التمرد المستمر والعنف الطائفي والهجمات الانتقامية وأنشطة الميليشيات، فضلا عن استخدام الجيش وقوات الأمن للقوة بصورة مفرطة في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، يعد ما يقوم به المتمردون من عنف عشوائي مبعث قلق بشكل خاص. ولا تزال حياة المدنيين متأثرة بشكل خطير في بغداد والمناطق الوسطى من العراق، حيث استمرت هجمات المتمردين والعمليات العسكرية التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. وتفيد التقارير بأن المتمردين يستهدفون الأحياء المدنية بنيران عشوائية من مدافع الهاون، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين. وفي الأنبار، حيث تفيد التقارير بحدوث مصادمات يومية بين المتمردين من جانب وقوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات من جانب آخر، أصبح سقوط ضحايا من المدنيين وحدوث أضرار لممتلكاتهم وتعرضهم لمشاق بالغة، أمورا عادية.

٤١ - وبينما لا تتوفر أرقام رسمية فيما يتعلق بعدد الضحايا، تفيد التقارير بسقوط أعداد كبيرة من المدنيين بين قتيل وجريح كل أسبوع، ومن بينهم نساء وأطفال، حيث يكونون إما ضحايا مستهدفين أو غير مقصودين، للهجمات العنيفة. وقد اغتيل سياسيون وأعضاء في الإدارة العامة بما في ذلك الشرطة والجيش والقضاة، فضلا عن المهنيين ومن يُعتقد بأن لهم صلة بالقوة المتعددة الجنسيات. ومما يثير القلق بشكل خاص، موجة اغتيال أفراد أسر العديد من السياسيين البارزين، التي حدث مؤخرا. ويتواصل بشكل يومي ظهور عدد كبير من الجثث التي تحمل آثار التعذيب، والإعدام دون محاكمة داخل بغداد وحولها، وفي أجزاء أخرى من العراق. ونقلا عن منظمات عراقية غير حكومية، اختُطف ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ شخص في العراق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ومن بينهم أجانب، بعضهم للفدية والبعض لدوافع سياسية، والبعض الآخر لأسباب غير معروفة.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفر العديد من هجمات المتمردين عن مقتل مدنيين أو إصابتهم بالإعاقة، وعن تدمير مواقع ثقافية ودينية أو إلحاق أضرار بها، ولا سيما المساجد والكنائس من مختلف المذاهب، وذلك بنية واضحة هي إثارة الخوف والأحقاد الطائفية. ووقع أكبر هجوم في ٧ نيسان/أبريل حيث استُهدف مسجد براثا شمالي بغداد، مما أسفر عن مقتل ٨٥ شخصا على الأقل وإصابة ١٦٠ آخرين.

٤٣ - وما زال القلق يساورني من أنه كثيرا ما يفلت من العقاب مرتكبو بعض أبشع الجرائم في العراق. ومما يثير القلق بشكل خاص ارتفاع معدل جرائم القتل والتهديدات وأعمال التخويف التي ترتكب ضد القضاة وأعضاء النيابة العامة ومسؤولي المحاكم مما يعوق سير أعمالها بشكل طبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تفيد التقارير بتجاهل الشرطة للأوامر القضائية المتعلقة باحتجاز الأفراد وإطلاق سراحهم. كما تدعي الميليشيات وغيرها من الجماعات المتمردة صراحة إدارتها لمحاكم غير قانونية. ويتعين أن تكفل التحقيقات القضائية تقديم أعضاء الميليشيات المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة وملاحقتهم قضائيا وطردهم من الخدمة في قوات الأمن. وسيلزم تعزيز نظام العدالة وإنشاء آليات رقابة داخلية فعالة للمؤسسات الرئيسية مثل تلك الموجودة في وزارات الداخلية والدفاع والعدل.

٤٤ - وقد أثر العنف على النساء والأطفال والمسنين بإعاقته إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية. وتواجه النساء أعمال مضايقة وتخويف لإلزامهن بارتداء الزي التقليدي. وأفادت التقارير بحدوث ''جرائم شرف'' من بينها القتل والعنف المترلي، ولم تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من الحصول على أرقام دقيقة للبلد بكامله. وأفادت الحكومة مؤخرا بأن ما يربو على ٥٠٠ امرأة ربما كن ضحايا ''جرائم الشرف'' منذ بداية عام ٢٠٠٦ في المنطقة الكردية وحدها.

٤٥ - كما تعد الهجمات ضد الأكاديميين والمهنيين والصحفيين تطورا مثيرا للقلق. فقد أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن ١٠٠ أستاذ جامعي منذ عام ٢٠٠٣ واحتجاز ما يربو على ٢٠٠. كما استُهدف مهنيون آخرون، من بينهم أطباء وأخصائيون صحيون، العديد منهم في مغادرة العراق. وقُتل ما يربو على ٧٠ صحفيا أثناء عملهم في العراق منذ آذار/مارس ٢٠٠٣، وأُصيب العديد من الصحفيين الآخرين بالإعاقة أو جرى احتجازهم أو تهديدهم أثناء قيامهم بعملهم. ولا يزال العاملون في وسائط الإعلام في المنطقة الكردية يتعرضون للتخويف والملاحقة القضائية لممارستهم حرية التعبير. وفي تطور إيجابي واحد، صدر في ٣ نيسان/أبريل عفو عن السيد كمال سيد قادر، وهو كاتب كردي يحمل الجنسية

النمساوية، كان قد احتجز من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وحُكم عليه في أواخر شهر آذار/مارس بالسجن لمدة ١٨ شهرا لنشره مقالات ''تشهيرية'' تتناول السلطات في كردستان.

٤٦ - وتبعث على القلق بشكل خاص أعمال التخويف والقتل ضد الأقليات العرقية والدينية. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقارير مفادها أن ما يقرب من ٢ ٤٠٠ عائلة مسيحية هاجرت من مدنية الموصل إلى مناطق أخرى في محافظة نينوى ذات أغلبية مسيحية.

٤٧ - ويتزايد عدد المحتجزين في العراق، مما يشكل مصدر استياء للعديد من العراقيين. وفي منتصف شهر أيار/مايو، أفادت وزارة حقوق الإنسان بأن هناك ٧٠٠ ٢٨ محتجز في شتى أنحاء العراق، مما يكشف عن انخفاض طفيف في العدد الإجمالي للأفراد المعتقلين. وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العمل مع السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات من أجل إيجاد حلول بنَّاءة لهذه المشكلة. وبوجه خاص، ستواصل البعثة العمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل كفالة إطلاق سراح المحتجزين، أو نقلهم من ولاية القوة المتعددة الجنسيات إلى الولاية القضائية العراقية، فورا ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يتعين بذل كل الجهود من أجل كفالة تمتع المحتجزين بالحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية. ولم يجر حتى الآن الإعلان عن التحقيقات المتعلقة بمركز الاحتجاز بالجادرية غير القانوني، وما أجرته الحكومة من تحقيقات أخرى تتعلق بظروف الاحتجاز في العراق.

٤٨ - وتواصل البعثة متابعة محاكمة الرئيس السابق صدام حسين التي استؤنفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودخلت المحاكمة التي تنظر فيها المحكمة العراقية العليا مرحلة جديدة مع بدء الاستماع إلى شهادات المدعى عليهم. كما أعلنت المحكمة العليا انتهاء التحقيقات في حملة الأنفال. وبناء على ذلك، أُحيلت القضية إلى المحكمة التي ستحدد موعدا لبدء المحاكمة.

٤٩ - وتواصل البعثة العمل مع الوزارات والمؤسسات القضائية ومنظمات المجتمع المدني العراقية من أجل دعم إنشاء نظام وطني قوي لحماية حقوق الإنسان. ويواصل مكتب حقوق الإنسان عمله بشأن النهوض بسيادة القانون، من خلال دعم الفريق العامل المعني بقطاع سيادة القانون، وهو تجمع لممثلي الوزارات المعنية والمانحين والأمم المتحدة برئاسة رئيس المجلس القضائي الأعلى، وعن طريق حل المسائل المتعلقة بسيادة القانون مع السلطات المحلية في محافظة البصرة. وبالتعاون الوثيق مع السلطات العراقية والشركاء من المانحين، يقوم المكتب

بوضع استراتيجية شاملة تتعلق بسيادة القانون من أجل مجابهة التحديات الحالية التي تواجه السلطة القضائية. كما تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشكل وثيق مع السلطات العراقية ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في العراق على النحو المتوخى في الدستور.

رابعا – القضايا الأمنية والتشغيلية

ألف – تقييم الحالة الأمنية

٥٠ – ما زالت البيئة الأمنية في العراق تنطوي على خطر شديد، ويواجه موظفو الأمم المتحدة خطرا جسيما بأن يصبحوا هدفا لأعمال العنف. وقد صاحب عمليةَ الانتقال السياسي ومساعي القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية من أجل صيانة الأمن والسيطرة على الوضع نشوء معارضة مسلحة تزداد مراسا وتعقيدا، قادرة على مواصلة تنفيذ مستوى عال من أنشطة العنف في جميع أنحاء البلاد. وقد عانت محافظات بغداد، ونينوى، وصلاح الدين، والأنبار، ومؤخرا ديالي، أسوأ أشكال العنف. وعلى الرغم من أن محافظات العراق الباقية تضررت عموما بشكل أقل، فإن بعض المحافظات وأهمها البصرة (ولا سيما مدينة البصرة) ومحافظة التأميم (وبصورة خاصة مدينة كركوك) شهدت مستويات عالية من التوتر وعددا متزايدا من أحداث العنف.

٥١ – وتشكل كثرة الضحايا، ولا سيما المدنيين، شاهدا على الطبيعة المميتة للهجمات. والقسط الأكبر من هذا العنف خلال الأشهر الأخيرة ناجم من أعمال ارتكبها كلا الطرفين في الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. وعلى الرغم من بعض الادعاءات بتراجع العنف الطائفي، فقد كان شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ الرابع من حيث عدد الوفيات منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، حيث بلغ عدد القتلى العراقيين ضعف ما كان عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبصورة عامة فإن أساليب الاستهداف والاتجاهات التكنولوجية مثيرة للقلق. وتشمل الفئات المستهدفة خصيصا العراقيين البارزين من السنة والشيعة، وموظفي الحكومة وأسرهم، وأفراد الطبقة الوسطى (مثل التجار والأكاديميين) والعاملين لدى القوات المتعددة الجنسيات أو المرتبطين بها.

٥٢ – وقد أدى استمرار الهجمات في أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تدمير الهياكل الأساسية ذات الأهمية الحاسمة، إلى اختلال شديد في إيصال الخدمات الأساسية إلى أنحاء البلاد، بما في

ذلك الوقود والماء والكهرباء. ولا يزال السلك الدبلوماسي مهددا بأخطار شديدة، حيث تعرض موظفو السفارات للاختطاف والقتل، وهوجمت مرافقهم.

٥٣ - وما زال الوضع في البصرة متوترا وقد قيدت القوة المتعددة الجنسيات الحركة في المنطقة. وطالب متظاهرون بنقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات المحلية. ولا يزال الوضع يعرقل قدرة موظفي الأمم المتحدة على التحرك عبر المنطقة. وتتعرض جميع قواعد القوات المتعددة الجنسيات لهجمات متكررة بمدافع الهاون والصواريخ، بما في ذلك قصر البصرة حيث يقيم موظفو الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقتل ثلاثة إيطاليين ورومانى واحد مؤخرا نتيجة لانفجار قنابل مزروعة في جانب الطريق في محافظة ذي قار شكل تأكيدا مجددا للأخطار والتقلبات التي تحيق بالمنطقة الآن.

٥٤ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإدارة السلامة والأمن باستعراض مستمر للأمن في المنطقة الدولية في بغداد، التي يجري نقل المسؤولية عنها من أيدي القوات المتعددة الجنسيات إلى سلطة قوات الأمن العراقية. ويجري في الوقت الحاضر المحافظة على سلامة محيط المنطقة الدولية ونقاط التفتيش الداخلية، غير أن الموضوع محل نقاش مستمر مع القوات المتعددة الجنسيات لكفالة الإبقاء على مستوى الأمن الحالي.

٥٥ - وقد ظل الوضع في أربيل هادئا نسبيا خلال الفترة قيد الاستعراض، وشُرع في التخطيط لتوسيع نطاق حضور الأمم المتحدة بشكل متواضع عن طريق تحويله إلى مكتب منطقة يشمل حلقة داخلية من قوات الحراسة التي توفرها فيجي، وحلقة حماية وسطى توفرها جمهورية كوريا.

باء - المرافق والشؤون اللوجستية والدعم

٥٦ - بدأت البعثة عملية الانتقال المخطط لها من مرافق تديرها القوات المتعددة الجنسيات إلى مرافق تديرها هي. وقد انتقل الموظفون في أربيل من مجمع تابع للقوات المتعددة الجنسيات إلى مكتب المنطقة الجديد التابع للبعثة. ومرافق مكتب المنقطة الجديد في البصرة جاهزة الآن ليشغلها الموظفون المتمركزون حاليا في المجمع التابع للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي بغداد تم تحديد موقع إيواء جديد خُصص لموظفي بعثة الأمم المتحدة دون غيرهم وسيشغلونه خلال الأشهر القادمة. وخصصت الحكومة العراقية موقعا دائما لإقامة مقر بعثة متكامل للأمم المتحدة في العراق، ويجري إعداد خطط لتعمير الموقع. وكذلك أقيمت سرية دعم في مطار بغداد الدولي.

٥٧ - ويظل الحصول على طائرات لأغراض حضور الأمم المتحدة في العراق يشكل تحديا كبيرا. ولذلك طلبتُ الدعمَ من عدة دول أعضاء تملك القدرات الضرورية. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، قررت الدانمرك تخصيص طائرة للبعثة، وتجري حاليا مناقشات على مستوى العمل حول ترتيبات التنفيذ. وتنظر اليابان عمليا في توفير الدعم الجوي للبعثة.

جيم - الاتفاقات

٥٨ - يسرني قيام حكومة الكويت بإبلاغ الأمم المتحدة أنها وفت بجميع المتطلبات القانونية لبدء نفاذ الاتفاق بين الأمم المتحدة ودولة الكويت فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذها في الكويت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبالتالي دخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر حكومتي الكويت والأردن لتعاونهما المستمر مع الأمم المتحدة دعما لولايتها في العراق.

٥٩ - وقد وُقع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. غير أن نفاذه لا يزال معلقا في انتظار تبادل مذكرتي الموافقة بين الطرفين. وقد أرسلت الأمم المتحدة مذكرة بهذا الصدد إلى الحكومة العراقية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، إلا أن الحكومة لم تؤكد موافقتها بعد. وأدعو الحكومة العراقية الجديدة إلى اتخاذ إجراء مبكر بشأن الموافقة على الاتفاق عن طريق تقديم مذكرة مماثلة. وستوفر هذه الموافقة لبعثة الأمم المتحدة المركز القانوني اللازم لأداء المهام المنوطة بها.

٦٠ - وتواصل البعثة التفاوض مع القوة المتعددة الجنسيات على سلسلة من الترتيبات التكميلية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الخاص بتحقيق الأمن للبعثة، والذي أُبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأتطلع إلى إكمال هذه الترتيبات في وقت مبكر، حيث تشكل جانبا رئيسيا من جوانب الدعم الأمني المستمر لحضور الأمم المتحدة في العراق.

خامسا - ملاحظات

٦١ - يمثل تشكيل الحكومة العراقية المنتخبة الأولى في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ تتويجا لعملية الانتقال السياسي المنصوص عليها في قانون الإدارة الانتقالية الذي اعتمده مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ومن المشجع أن الزعماء السياسيين للعراق أظهروا قدرتهم على الارتقاء إلى مستوى التحديات، والعمل بروح من الوفاق من أجل إقامة حكومة تتسم بالشمولية والديمقراطية، استنادا إلى الانتخابات المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

والتي شهدت مشاركة واسعة النطاق، على الرغم من صعوبة الظروف العامة. غير أن طول المفاوضات والتدهور الخطير للحالة الأمنية في أعقاب التفجير بالقنابل الذي وقع في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦ يدلان على أن شعب العراق وصل إلى منعطف هام. وإذا استطاعت الحكومة الجديدة وضع وتنفيذ خطة وطنية عملية للتصدي بسرعة للاحتياجات والمشاغل الأساسية لجميع الفئات في العراق على اختلافها، فإن بالإمكان المضي بالبلاد قُدُما على طريق السلام والازدهار. ومن ناحية أخرى، إذا لم يتولّد قريبا زخم إيجابي قوي نحو المصالحة الوطنية فإن ثمة خطرا داهما يتمثل في الاستقطاب، والصراع الطائفي، واحتمال نشوب حرب أهلية. وبالتالي فإن الحاجة إلى الحوار بين الفئات واتخاذ تدابير بناء الثقة يظلان ضرورتين لا تقلان إلحاحا عما كانا في أي وقت مضى.

٦٢ - وأرجو أن يعقد الزعماء السياسيون للعراق الآن العزم على بذل قصارى جهدهم لتوطيد العملية السياسية، مستفيدين من الزخم المتولد عن تشكيل الحكومة الجديدة، بواسطة رأب الصدوع السياسية والاجتماعية، وتعميق توافق الآراء الوطني من أجل المصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الظروف المعيشية لجميع العراقيين وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم بسرعة. ويوفر هذا النهج أفضل الفرص لضمان تأثير العملية السياسية تأثيرا إيجابيا على الحالة الأمنية. ويجب تخويل الحكومة الجديدة السلطة للسماح لها بأن تُثبت للشعب العراقي أن مشاركته في الانتخابات ستؤدي إلى تحسن ملموس في حياته اليومية. ويمكن تصور عدد من الخطوات الهامة المبينة أدناه، على الصُّعُد الوطني والإقليمي والدولي، لدفع الأمور بقوة في هذا الاتجاه.

٦٣ - فقد أصبحت المصالحة الوطنية ضرورة أكثر إلحاحا منذ صدور تقريري الأخير. وقد أظهر الشعب العراقي مرارا وتكرارا أنه قادر على الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية، على الرغم من الاستفزازات الخطيرة والهجمات، وعلى إيجاد سبل مبتكرة للتلاقي مع الطرف الآخر. ومن الأمثلة الملموسة على تدابير منع الصراع الطائفي فكرة الاضطلاع بمبادرة سلام يتزعمها العراقيون في مدينة بغداد، وهي فكرة تهدف إلى تشجيع بناء الثقة داخل الفئات وفيما بينها على حد سواء.

٦٤ - وفضلا عما سبق، تظل عملية مراجعة الدستور وتنفيذ الدستور مسألتين أساسيتين لأجل التوصل إلى توافق آراء وطني بشأن وضع إطار فعال للدولة العراقية. وثمة حاجة إلى إمعان النظر في تحديد المجالات التي من الضروري إخضاعها لمراجعات دستورية من أجل تشكيل هياكل حكومية فعالة، ويمكن إدخال التغييرات المطلوبة بشأنها من خلال سَنّ التشريعات. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي

والشركاء الدوليين الآخرين، بمواصلة القيام بدورها في دعم الدستور، وهي تتطلع إلى إقامة حوار مع الحكومة العراقية الجديدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة إنجاز ولايتها، على أحسن الوجوه، في هذا المجال المهم. وبناء على طلب من حكومة العراق، فإن الأمم المتحدة على استعداد أيضا لتقديم المساعدة الانتخابية بشكل متواصل، وذلك، في جملة أمور، من خلال دعم الأنشطة الانتخابية التي ستتم في المستقبل، ودعم إنشاء الهيئة الانتخابية الدائمة، وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

٦٥ - وعلى المستوى الإقليمي، ثمة دور مهم يتعين على جيران العراق والبلدان الأخرى القيام به لدعم عملية المصالحة الوطنية داخل العراق، مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وتواصل الأمم المتحدة، لأجل ذلك، دعم مؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي تعتزم جامعة الدول العربية عقده في بغداد. ويواصل ممثلي الخاص العمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية فيما يتعلق بهذه المبادرة. وتمثل عمليات التحضير الشاملة والتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية الجديدة والتمثيل الصادق لجميع الطوائف العراقية عناصر أساسية لنجاح المبادرة المذكورة. وتستكشف الأمم المتحدة أيضا فكرة إنشاء فريق اتصال إقليمي معني بالعراق على المستوى العامل يتألف من العراق وجيرانها. ويمكن لفريق الاتصال أن يشكل منتدى مفيدا للحوار بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول المجاورة للعراق المساهمة في حشد درجة أكبر من الدعم الدولي للعراق، بالإضافة إلى توفير منتدى للحوار بين بلدان المنطقة لتعزيز الاستقرار داخل العراق.

٦٦ - وعلى المستوى الدولي، ينبغي النظر إلى تشكيل حكومة للعراق منتخبة دستوريا باعتباره فرصة تتيح للمجتمع الدولي الفرصة للتوصل إلى توافق آراء أوسع نطاقا لدعم عملية التحول في العراق، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وتتوفر الفرصة حاليا أمام المجتمع الدولي لتسريع وتيرة إنعاش العراق من خلال الوفاء بالتعهدات المقطوعة بتقديم المساعدة من خلال مرافق تمويل دولية متفق عليها، مثل مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ووضع آليات تكميلية أخرى للحصول على تبرعات جديدة، وزيادة مستويات إسقاط الديون. وينبغي أن يُنظر إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إطار عمل بقيادة عراقية لحشد مساعدات دولية جديدة وإضافية للعراق باعتباره مسألة ذات أولوية.

٦٧ - في تقريري الأخير، أكدت على أنه ما لم يتم تحسين حالة حقوق الإنسان، سيستعصي تحقيق الأمل في التوصل إلى مصالحة وطنية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت حقوق الإنسان للشعب العراقي تواجه تحديات خطيرة بسبب أعمال التمرد المستمرة والعنف الطائفي والهجمات الانتقامية وأنشطة الميليشيات، بالإضافة إلى استخدام القوة العسكرية،

الذي اتسم بالإفراط أحيانا. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات للتصدي للتحديات الأمنية التي يجابهها العراق، فإنني أكرر مناشدتي لهم التصرف بما يتفق بشكل كامل مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ومن بواعث القلق الشديد أيضا تشريد آلاف الأسر، وذلك في بغداد بشكل رئيسي. وعلى الرغم من ضخامة هذه التحديات، يحدوني الأمل في أن حكومة العراق الجديدة ستمارس دورا قياديا يتسم بالمسؤولية، وذلك بوضع مسألة تعزيز حقوق الإنسان، والحكم السليم، وسيادة القانون، في صلب قائمة اهتماماتها. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم المتواصل. وكلما برهنت الحكومة الجديدة على قدرتها على تقديم فوائد ملموسة في هذا المجال، ازدادت درجة الثقة التي ستمنحها للطوائف العراقية، بالإضافة إلى قادتها السياسيين، للتغلب على الخلافات والمشاركة في حوار فعلي بشأن خطة وطنية حقيقية.

٦٨ - وابتغاء وضع خطة متينة في مجال حقوق الإنسان، آمل أن تنظر حكومة العراق الجديدة في الخطوات التالية باعتبارها مسألة ذات أولوية: إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومركز للأشخاص المفقودين والمختفين؛ ودعم وضع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية؛ وتشجيع الإصلاح التشريعي؛ وتعزيز النظام القضائي وتحديثه، وإقامة العدل؛ وتعزيز منظمات المجتمع المدني ودعم ظهور ثقافة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه الإصلاحات ذات أهمية أساسية لتحقيق النجاح لجهود مستدامة أكبر في مجالات السلم والأمن، بالإضافة إلى مجالات التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٩ - ويتعين على الحكومة العراقية الجديدة أيضا أن تحقق طموحات الشعب العراقي الكبيرة في تحسين الأمن، وتحسين حالة القانون والنظام، في ظل الظروف الناجمة عن تزايد مستويات الجرائم العنيفة. ولا غنى، في هذا الصدد، عن جهود القوة المتعددة الجنسيات الرامية إلى تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية. بيد أن من الضروري تمكين الشعب العراقي من رؤية تحسن حقيقي في الوضع الأمني. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الحكومة الجديدة وضع برنامج فعال لإدارة التحديات الأمنية التي يجابهها العراق. وعلى الرغم من أن تنفيذ مثل هذا البرنامج سيستغرق زمنا، فإن العديد من أفراد الشعب العراقي يتطلعون إلى قيام الحكومة الجديدة بدمج الدفاع عن مواطنيها والمؤسسات الحكومية في عملية إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الميليشيات، وأنشطة التوعية المستدامة لجميع الطوائف العراقية، والتحسين السريع لظروف المعيشة الأساسية. وبات الآن لزاما على الحكومة الجديدة أن تنهض بأعباء مسؤولياتها السيادية لكي تسيطر بشكل كامل على شؤونها الوطنية، بما في ذلك مجال الأمن الحيوي، يساعدها في ذلك، حسب الاقتضاء، المجتمع الدولي.

٧٠ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا، بالقدر الذي تسمح به الظروف، بتنفيذ ولايتها بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥). وبغية تشجيع الحوار وبناء توافق في الآراء وصولا إلى المصالحة الوطنية، يقف ممثلي الخاص وفريقه على أهبة الاستعداد لبذل مساعيهم الحميدة وتقديم التسهيل السياسي للحكومة الجديدة، استنادا إلى الاتصالات التي أقامتها البعثة مع شرائح واسعة من محاوريها العراقيين. وبالإضافة إلى الأنشطة السياسية والانتخابية والدستورية الأساسية المتواصلة، تعتزم الأمم المتحدة أيضا تعزيز أنشطتها في مجالات رئيسية أخرى تقع في نطاق ولايتها، لا سيما التعمير والتنمية، مع التركيز على بناء القدرات وتنسيق جهود المانحين. وتتطلع الأمم المتحدة إلى إقامة حوار شامل ويتسم بالاستمرارية مع الحكومة الجديدة لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة إنجاز ولايتها على أفضل الوجوه.

٧١ - غير أنه يتعين التسليم بأن البيئة الأمنية لا تزال تحد بشدة من حضور المنظمة وقدرتها على العمل بشكل فعال في العراق. وحتى يتسنى توفير أفضل الظروف الأمنية الممكنة لموظفي الأمم المتحدة، ومن ثم تأمين قدرة المنظمة على المحافظة على وجودها في العراق، هناك طائفة من التدابير المخففة والحمائية، لكنها باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا، فضلا عن طبيعتها المقيدة. ويستمر اعتماد الأمم المتحدة على القوة المتعددة الجنسيات لتقديم الحماية لها في الأوضاع الثابتة والمتحركة. وتواصلت عملية إنشاء مُجمَّع متكامل وطويل الأمد للأمم المتحدة في العراق، وتم حديثا الفراغ من إنشاء أماكن في أربيل والبصرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء، من داخل وخارج القوة المتعددة الجنسيات على حد سواء، التي تدعم الأمم المتحدة في العراق بالقيام بأدوار مختلفة، بدءا بتقديم الخبراء العسكريين وقوات الحراسة وأخصائيي مراقبة الحركة وانتهاء بإتاحة الدعم للطيران والتحركات الأرضية.

٧٢ - ومن المؤمل أن يتيح تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة دستوريا الفرصة لفتح فصل جديد وأكثر إيجابية في تاريخ العراق المثقل بالاضطرابات. ويستحق الشعب العراقي، الذي عانى طويلا، أن يتمتع بثمار السلام والرخاء التي هي من حقوق الأمم جمعاء. ويمتلك العراق جميع الموارد البشرية والطبيعية الضرورية لتحقيق النجاح. وستعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة العراقية الجديدة والمجتمع الدولي لمساعدة الشعب العراقي على تحقيق هذا الهدف.

٧٣ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد أشرف قاضي، لحُسن قيادته، وأشكر موظفي البعثة الوطنيين والدوليين وموظفي الوكالات لتفانيهم في أداء واجباتهم في تنفيذ ولاية البعثة في ظروف صعبة للغاية.